

المحكمة

العدد الأول

أغسطس
2005

صادقت على نظام روما
الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية
99 دولة

نشرة دورية يصدرها مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
لتحالف المحكمة الجنائية الدولية بالتعاون مع منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان

مكتب الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا
لتحالف المحكمة الجنائية
الدولية

من أجل تسهيل عمل التحالف الدولي للمحكمة الجنائية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أنشاء التحالف مكتب إقليمي في أغسطس عام 2004 و عقد التحالف اتفاقية تعاون مع منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان — SAF ومقره صنعاء، اليمن للعمل كسكرتارية للمكتب الإقليمي وعين الأستاذة أمل الباشا رئيسة المنتدى، مستشارة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفي إطار برنامج حملة دعم المصادقة على نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية، نفذ المنتدى حتى الآن عددا من الأنشطة للتعريف بالمحكمة الجنائية واختصاصاتها والجدل حولها، بالتعاون مع سكرتارية التحالف في نيويورك؛ كما نظم المنتدى عدداً من ورش العمل والندوات في كل من اليمن والبحرين والمغرب وتونس والسودان ومصر والإمارات والأردن. ويجري حالياً التحضير لتنظيم العديد من ورش العمل حتى نهاية عام 2005 في كل من سوريا ولبنان ومصر والكويت بالإضافة إلى اللقاء الإستراتيجي في لاهاي، هولندا لعدد من المنظمات غير الحكومية من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي ستشارك في الدورة الرابعة لجمعية الدول الأطراف في نهاية نوفمبر القادم.

تحالف عراقي بعد التغيير المفاجئ لموقف العراق من المحكمة الجنائية الدولية

بأقلام/ انجلي كامت وسالي ابرهارد
و أمل الباشا



الندوة حول العراق في عمان الوزير العراقي السابق لحقوق الإنسان بختيار امين، راجي الصوراني نائب رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، جون بييس من ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، القاضي خالد محي الدين من معهد دي بول، و ممثلين من التحالف الأردني

إن الإفلات من العقاب لمرتكبي أسوأ الجرائم ضد الإنسانية هي قضية ذات علاقة وثيقة بالعراق؛ فهي بلد دمرتها عقود من القمع، والحروب، والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وقد أصدر رئيس الوزراء المؤقت إياد علاو في أعقاب انتخابات العراق في 15 فبراير/شباط 2005 قراراً مفاده قبول العراق بنظام روما وكاد أن يكون هذا القرار غير ملحوظاً من قبل أجهزة الإعلام الأمريكية.

إلا انه وبعد أقل من أسبوعين وقبل أن يتسنى لمؤيدي المحكمة الترحيب بهذا القرار الهام سحبت السلطة العراقية موافقتها على هذا القانون دون أي تفسير، مما أغضب كثيراً من العراقيين خاصة المحامين ونشطاء المجتمع المدني وعلى رأسهم منظمة حقوق الإنسان والديمقراطية — HRDO ومقرها بغداد. حيث أصدرت مباشرة بيان تدين فيه "التناقض الفاضح" لهذا القرار الفاجع" و طالبت

بزيارة إلى محكمة العدل الدولية و محكمة يوغسلافيا. عاد الوفد إلى بغداد بالتزام مجدّد لتعجيل موافقة العراق على المحكمة الجنائية الدولية. و بعد شهر من قيام الإعلام بحملة للتعريف بصلّة العراق بالمحكمة الجنائية الدولية

يتبع ص 2

انجلي كامت ضابطة اتصال الشرق الأوسط و شمال أفريقيا و سالي ابرهارد ضابطة الاعلام و أمل الباشا المنسقة الاقليمية للشرق الأوسط و شمال أفريقيا.

السلطة بأن تعيد إنضمامها إلى المحكمة. وبينما لم تقدم السلطة العراقية المنتخبة حديثاً أي تعليق على قرار سحبها المفاجئ، نشطت منظمات المجتمع المدني العراقية إزاء هذه القضية، حيث قام وفد يتألف من خمسة محامين يرأسهم منسق منظمة حقوق الإنسان والديمقراطية المحامي حسن شعبان في بداية مايو 2005 برعاية الفيدرالية الدولية

اللقاء التشاوري الإقليمي حول المحكمة الجنائية

بقلم/ أمل الباشا

لمناقشة جملة التحديات القانونية والسياسية المعيقة لمصادقة الدول العربية، كما سيتم التداول حول كيفية تفعيل دور المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلس التعاون الخليجي و الإتحاد الإفريقي لتكون داعمه

يتبع ص 2

الدولية لحقوق الإنسان الذي يهدف إلى التخطيط الإستراتيجي بين التحالفات الوطنية العربية ومنظمات حقوق الإنسان لدعم المحكمة ولرفع عدد الدول العربية المصادقة على نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية. سيقدّم في اللقاء 12 ورقة عمل

ينظم منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان اللقاء التشاوري الإقليمي الأول خلال الفترة من 13-14 أغسطس 2005 في عاصمة اليمن، صنعاء. ويعتبر هذا اللقاء الأول الذي ينظمه المنتدى بالتعاون مع التحالف الدولي للمحكمة الجنائية الدولية و الفيدرالية

مجلس الأمن يتخذ قرار الإحالة التاريخية إلى المحكمة الجنائية الدولية

بقلمين/ اليس كبلر و يولاندا رفية

تحالف عراقي

تبلورت جهوده بتشكيل تحالف عراقي للمحكمة الجنائية الدولية في ندوة بعنوان " المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة العراقية الخاصة: الوصول إلى العدالة والضحايا" والتي أقيمت في عمان الأردن في الفترة من 27-28 مايو 2005م الذي نظمته الفيدرالية الدولية و تحالف المحكمة الجنائية الدولية وعضوين ناشطين من التحالف، شارك فيها 16 منظمة غير حكومية عراقية وعدد من الخبراء بالمحكمة الجنائية الدولية، وحقوق الضحايا، و العراق، مثل الناشط في مجال العدل القاضي خالد محي الدين من معهد دي بول و ممثلي المحكمة الجنائية الدولية و الفيدرالية الدولية و ريديس بالتعاون مع التحالف الأردني بالإضافة إلى منسقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا لتحالف المحكمة الجنائية الدولية أمل الباشا.

اختتم اللقاء بإعلان إنشاء التحالف العراقي المؤسس حديثاً وخطته في توسيع عضويته حين عودته إلى العراق. و تشير التقارير منذ بداية يوليو أن التحالف العراقي يعمل مع جمعية المحامين الوطنية التي تأمل أن تنظم سلسلة من اللقاءات في أنحاء العراق للتعريف بالمحكمة الجنائية الدولية في سبيل النضال من أجل العدالة و لوضع حد للإفلات من العقاب في حالة الأمن المتدهورة في بلدهم.

من ص 1

اللقاء التشاوري

للمحكمة. يشارك في اللقاء 60 مشارك/ة من تونس، الجزائر، المغرب، السودان، مصر، الأردن، لبنان، فلسطين، الكويت، البحرين، العراق و اليمن. كما يشارك في اللقاء السيد بيل ار بيس المنسق العام للتحالف الدولي للمحكمة الجنائية الدولية والأخ راجي الصوراني نائب رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان رئيس المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وممثل عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وسيحضر حفل الافتتاح أعضاء من مجلسي النواب والشورى والوزارات وعدد من سفراء الدول الشقيقة والصديقة وممثلي المنظمات الدولية والأهلية والإعلام المحلي والدولي. ترعى اللقاء الأخت امة العليم السوسوة وزيرة حقوق الإنسان في اليمن.

الجرائم الخطيرة في دارفور تحديات جدية بلا شك، خاصة و أن الخرطوم عبرت عن رفضها للمحاكمات الدولية. وتأمل منظمة مراقبة حقوق الإنسان من المدعي العام أن يستجيب سريعاً للمهام المنوطة به، و تحث الدول على تقديم المساعدة و العون الضروري لضمان تحقيق العدالة.

اليس كبلر المستشارة و يولاندا رفية المنسقة للمشروع العدالة الدولية في منظمة مراقبة حقوق الإنسان



المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لويس مورينو اوكامبو

إن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي يُحيلُ دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية يمثل خطوة تاريخية نحو تحقيق العدالة للحد من انتهاكات حقوق الإنسان الهائلة التي ارتكبت في دارفور، و تحمل رسالة صريحة لمرتكبي هذه الانتهاكات بأنهم سيحاسبون. فقرار المجلس يعطي أمل حقيقي في حماية الأشخاص في دارفور الذين عانوا من الجرائم البشعة التي ارتكبتها مليشيات الجنجاويد التي تعمل مع الحكومة السودانية منذ بداية 2003م حيث تم تشريد حوالي مليوني شخص في دارفور خلال العامين الماضيين.

هذه الإحالة، وهي الأولى لمجلس الأمن، تعتبر حدث هام للمحكمة الجنائية الدولية مؤكدة أن المحكمة هي آلية حاسمة لضمان محاسبة مرتكبي الجرائم الخطيرة. كما أنها تخلق فرص لزيادة التعامل بين مجلس الأمن و المحكمة الجنائية الدولية مما يساعد على تحسين شرعية المحكمة. و بهذا الخصوص تعتبر دعوة هذا القرار لمدعي المحكمة الجنائية الدولية بموافقة مجلس الأمن بالتطورات بشكل دوري أمر هام.

إلا أن قرار مجلس الأمن يمنح الدول غير الأطراف في إتفاقية المحكمة الجنائية الدولية صلاحية حصرية على محاسبة المواطنين، والمسؤولين الحاليين والسابقين، و الأشخاص الذين يساهمون في العمليات بتفويض من مجلس الأمن في السودان أو الإتحاد الإفريقي. تعارض منظمة مراقبة حقوق الإنسان (HRW) الاستثناء الذي يمثل تجاوزاً من قبل مجلس الأمن لدوره و قد تضمنت قرار الإحالة هذا الاستثناء لتحاشي استخدام الولايات المتحدة حق النقض (الفييتو). هذا الاستثناء في الحقيقة يخرق معاهدة المحكمة الجنائية الدولية والمبادئ الراسخة حول اختصاصها القضائي، ويقوّض قدرة المحاكم الوطنية من محاكمة الأشخاص الذين اتهموا بأية جرائم مرتبطة بعمليات في السودان.

ستشكل محكمة أولئك المسؤولين عن ارتكاب

بإعلان مكتب المدعي العام بدء التحقيقات في جمهورية الكونغو الديمقراطية و أوغندا و السودان، تدخل المحكمة الجنائية مرحلة جديدة من عملها، فالتحالف بحد ذاته يحتاج لأن يستجيب لهذه التطورات و يحدد علاقته بالمحكمة خصوصاً فيما يتعلق باتصالات التحالف في خدمة المعلومات العامة. وفي هذه المرحلة الجديدة سيحافظ تحالف المحكمة الجنائية الدولية (CICC) على سياسته بعدم اتخاذ موقف تجاه حالات محتملة أو منظورة أمام المحكمة (تماماً كما كانت سياسته خلال انتخاب مسنولي المحكمة) ، وتحديدًا لن يدعم تحقيقات معينة أو إدعاءات أمام المحكمة. و بما أن التحالف الآن يشمل أكثر من 2000 منظمة غير حكومية من كافة مناطق العالم، فإنه من المستحيل لسكرتارية المحكمة الجنائية الدولية أن تمثل كل روى ومواقف أعضائه المتنوعين فيما يتعلق بالحالات التي أمام المحكمة. لكن الأعضاء في التحالف والمنظمات والأفراد قد يشاركون في مسألة الشكاوي المرسلة إلى مكتب المدعي و سيسعى تحالف المحكمة الجنائية الدولية لإحالة التساؤلات المعنية أو طلبات الإعلام إلى هؤلاء الأعضاء كلما كان ذلك ملائماً.

تصميم الدول على نزاهة العدالة الدولية

عدد من مسؤولي الدولة، وأعضاء البرلمان، من ضمنهم عضو البرلمان سلفادور كوشيب، عن قلقهم إزاء السياسة الأمريكية في وقف المساعدات مالم يتم منح المواطنين الأمريكيان الحصانة للاتهاكات الخطيرة المحتملة مثل الإبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

ومنذ مارس 2005 وقفت الحكومة الكينية صامدة إزاء الضغط الأمريكي بسحب المعونات التي تبلغ 1.2 بليون شلنج (أي ما يعادل حوالي 15.7 مليون دولار أمريكي). وفي المؤتمر الذي عقد في يونيو 2005 الذي نظمته اللجنة الكينية الوطنية لحقوق الإنسان وأعضاء البرلمان، ومن ضمنهم أعضاء برلمان من العمل العالمي، أكدوا على دعم معارضة الحكومة لتوقيع اتفاقية الحصانة الثنائية الأمريكية. وتبعاً للتقارير الإعلامية فالولايات المتحدة من جهة أخرى أنكرت قيامها بأي ضغط ومن ضمنها ضغوط بتجميد معونات عسكرية طبقت على كينيا.

إن القيام بتأكيد نزاهة العدالة الدولية من خلال رفض التوقيع على هكذا اتفاقيات ليست محصورة فقط على هذه الدول فقد رفضت أيضاً التوقيع على هذه الاتفاقية الأرجنتينية، البرازيل، كندا، اليابان، مالي، نيوزيلندا، بارجواي، بيرو، ساموا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سانت لوسيا، سويسرا، تنزانيا، ترينيداد أند توباكو وفنزويلا. إن كل دولة من هذه الدول تعلن موقفاً هاماً من أجل العدالة الدولية. ستستمر منظمة العفو الدولية وأعضاء تحالف المحكمة الجنائية الدولية بدعم هذه الحكومات وغيرها في جهودها الباسلة، وبالأحرى فنحن نهدف للعمل مع أعضاء برلمانات الدول التي وقعت على الاتفاقيات لأجل رفض التصديق عليها.

جونان دوناهيو المستشار القانوني
للمشروع العدالة الدولية في منظمة العفو

عدد من الدول الصغيرة، والتي بعكس التوقعات صمدت تجاه الضغط الهائل من قبل الولايات المتحدة لتوقيع اتفاقية الحصانة. فعلى سبيل المثال قامت محكمة بنين العليا بدراسة اتفاقية الحصانة المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية ونصحت دولة بنين بعدم التوقيع او المصادقة عليها. حيث صرح وزير خارجية بنين قائلاً: "إن بلادنا تسعى نحو بناء ديمقراطية راسخة، و دور للنظام القانوني، ونحن لسنا بصدد التخلي عن بعض المبادئ الأساسية. لقد أبدت المحكمة العليا رأيها بهذه الاتفاقية وقد وافقت الحكومة في ذلك." ونتيجة لذلك قد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بسحب 500 ألف دولار أمريكي على الأقل من معونات الجيش التي منحتها لبنين في السنة 2004.

وفي الإكوادور صرح وزير الخارجية السيد اتونيو بارا بأن بلده لن تدخل مع الولايات المتحدة الأمريكية في اتفاقية ثنائية لأن ذلك سيعرض سيادة الإكوادور للخطر. و أضاف اتونيو بارا قائلاً: "إنه لمن غير الملائم للولايات المتحدة أن تطالبنا كشرط لتقديم المساعدة التوقيع على اتفاقية تمنح الحصانة لمواطنين وأعضاء في جيش الولايات المتحدة الأمريكية للإفلات من المحاسبة على ارتكابهم جرائم كبيرة، والتي لا أتوقع حدوثها." وقد أكدت الولايات المتحدة ذلك في أوائل شهر يوليو 2005م، حيث قامت بتعليق المساعدة العسكرية للإكوادور لحين موافقتها على توقيع اتفاقية الحصانة، وقد صرحت أنا لوسيا سيفالوس، نائبة رئيس لجنة الشؤون الدولية للكونجرس الوطني، رداً على ذلك قائلة: "إن الإكوادور لا يقبل الرضوخ لابتزاز هذه الدولة ذات القوى العظمى في امتناعهم عن تقديم المساعدات للبلد." وقد عبر

بقلم/ جونان دوناهيو

إن الوصول الى الدولة رقم مائة (المكسيك) المنتظر تصديقها على نظام روما يعتبر مؤشراً هاماً نحو تحقيق هدف التصديق العالمي حيث عمل التحالف وأعضائه جاهدين لتحقيق ذلك. فالمنظمات غير الحكومية تقوم بحملات حول العالم للدول التي لم تصادق بعد على القانون لحثها على المصادقة وتطبيق نظام روما. وبالمقابل فإن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بحملة عالمية أيضاً لتقويض المحكمة الجنائية الدولية و المبادئ الأساسية الممثلة في مبدأ المساواة أمام القانون عن طريق مطالبة الدول بالتوقيع والمصادقة على اتفاقية الحصانة الثنائية الأمريكية (BIA) غير القانونية والتي تمنح المواطنين الأمريكيين الحصانة.

أدعت الولايات المتحدة الأمريكية في شهر مايو 2005 أنها وقعت مائة اتفاقية حصانة. حقيقة أن توقيع العديد من الدول على اتفاقيات حصانة لا يعني بالضرورة أنها قانونية، ولا يرجح كفة الدول الـ 139 التي وقعت على نظام روما. وتبعاً لمصادر تحالف المحكمة الجنائية الدولية فعلى الأقل 40 اتفاقية من اتفاقيات الولايات المتحدة هي مع دول أطراف، وعلى الأقل 14 اتفاقية هي مع دول موقعة على نظام روما. هذه الدول دخلت في اتفاقيات غير متسقة مع القانون وواجباتها، مخاطرة بذلك بتقويض عمل المحكمة الجنائية و نظام العدالة الدولي الجديد. ثم على أي حال فالمصادقة على الاتفاقيات ما زالت بطيئة، حيث أن حوالي 14 اتفاقية فقط صادقت عليها البرلمانات الوطنية لتلك الدول.

و قد بقيت الدول الأوربية الأعضاء صادقة في مبادئها التوجيهية و لم توقع على اتفاقية الحصانة ولم تصادق عليها (باستثناء رومانيا). إن الكفاح الآن من أجل عدالة دولية يتركز على



انقسام البرلمان الأردني بخصوص المحكمة الجنائية الدولية

بقلم/ انجلي كامت

صادقَ مجلسُ الأعيانِ الأردنيُّ على الاتفاقية التي تحمي المواطنين الأمريكيين من المقاضاة بالمحكمة الجنائية الدولية (ICC) بعد أسبوعين فقط من رفضها بشدة من قبل مجلس النواب الأردني في 14 يوليو/تموز 2005. وقد ظلَّ أعضاء البرلمان الأردني ثابتين في دفاعهم عن العدالة الدولية في مواجهة الضغط الأمريكي الشديد والتهديدات بقطع المساعدات الأمريكية مصوتين ضدَّ تبني اتفاقية الحصانة الثنائية الأمريكية (BIA) التي وقَّعتها الحكومة الأردنية في 16 ديسمبر/كانون الأول 2004. و بما أن هذه الاتفاقية قد رفضها مجلس النواب ، فقد أُحيلت إلى مجلس الأعيان، الذي صادقَ في 31 يوليو/تموز 2005 على الاتفاقية من أجل "مصالح الأردن العليا" ولتجنب تبعات رفض الاتفاقية، من ضمن ذلك خسارة الملايين من الدولارات من المساعدات الأمريكية. وسيتم إحالة مشروع قانون هذه

الاتفاقية إلى مجلس النواب الأردني للتصويت من جديد، و في حال تم رفضها مرة أخرى فإن المشروع يجب أن يصادق عليه أغلبية الثلثين في جلسة مشتركة للمجلسين كي تقر.

"لا أحد، بغض النظر عن جنسيتهم، يجب أن يفلت من العقاب عند ارتكابه أسوأ الجرائم التي عرفها الإنسانية. إن الاتفاقيات التي تمنح حصانة للمواطنين الأمريكيين من المقاضاة هي اتفاقيات غير قانونية."

منظمة العفو الدولية

حثت منظمة العفو الدولية وهي عضو لجنة التسيير التابعة لتحالف المحكمة الجنائية الدولية في بيان صحفي مؤخراً أعضاء مجلس الأعيان الأردني على تأكيد التزام الأردن بالعدالة الدولية برفض هذه الاتفاقية

التي تخالف واجب الأردن القانوني بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ومعاهدات القانون الدولي الأخرى، بما فيها اتفاقيات جنيف: "لا أحد، بغض النظر عن جنسيتهم، يجب أن يفلت من العقاب عند ارتكابه أسوأ الجرائم التي عرفها الإنسانية. و هذه الاتفاقية الثنائية تمنح حصانة مطلقاً للمواطنين الأمريكيين من أن تقاضيه المحكمة الجنائية الدولية لارتكابهم إبادة جماعية ، جرائم ضد الإنسانية و جرائم حرب. إن الاتفاقيات التي تمنح حصانة للمواطنين الأمريكيين من المقاضاة هي اتفاقيات غير قانونية."

يدعم تحالف المحكمة الجنائية الدولية رفض مجلس النواب الأردني المبدئي لاتفاقية الحصانة الثنائية ويشجع أعضاء البرلمان الأردني على التمسك بموقفهم المعارض لهذه الاتفاقية. كما يحث التحالف الدول الأخرى في المنطقة للانضمام إلى الحركة العالمية المناهضة للإفلات من

العقاب بالمصادقة على نظام روما ومقاومة الضغط لتوقيع اتفاقيات الحصانة الثنائية مع الولايات المتحدة. إن الأردن دولة مؤيدة للمحكمة، كونها أول دولة عربية صادقت على قانون المحكمة الجنائية الدولية في أبريل/نيسان 2002م، و انضمت الى المحكمة، و ترأست لمدة ثلاث سنوات جمعية الدول الأطراف التي تعتبر هيئة المحكمة الحاكمة ومن الجدير بالذكر ان جيبوتي هي الدولة العربية الثانية المصادقة على نظام روما حتى الآن.

انجلي كامت ضابطة اتصال الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

إصدار جديد حول التنفيذ

أصدر معهد ديبول للقانون الدولي ، شيكاغو، تحت إشراف الأستاذ شريف بسوني كتابا يعرض فيه التشريعات التنفيذية لاتفاقية نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية في دول مختلفة كمنادج حول كيفية التنفيذ في كافة أنحاء العالم العربي. للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع السيد محمد إبراهيم على البريد الإلكتروني: mibrahim@depaul.edu

ستعقد جمعية الدول الأطراف المكونة فقط من الدول المصادقة على نظام روما دورتها الرابعة في الفترة ما بين 28 نوفمبر و حتى 3 ديسمبر 2005 في لاهاي، هولندا. سيكون لدى الجمعية برنامج عمل مزدحم بعدد من القضايا الهامة من أجل مستقبل المحكمة الجنائية. وتشجع المنظمات غير الحكومية من منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا المهتمة بشكل خاص بالمحكمة الجنائية لحضور هذا الدورة و يجب أن تسجل مشاركتها بحلول **9 أكتوبر 2005**. للحصول على معلومات حول كيفية تسجيل المنظمات غير الحكومية للمشاركة في الدورة الرابعة لجمعية الدول الأطراف يرجى التواصل مع سكرتارية تحالف المحكمة الجنائية في لاهاي على البريد الإلكتروني asp@iccnow.org أو زيارة موقع تحالف المحكمة الجنائية الدولية على الانترنت: <http://www.iccnw.org/buildingthecourtnew/updatesontheasp.html>

بعض القضايا المتوقع مناقشتها في دورة هذا العام تتضمن الآتي:

* ميزانية عام 2006 للمحكمة الجنائية: ستنظر جمعية الدول الأطراف في مشروع للميزانية و توصيات لجنة الميزانية و التمويل والمقترض اجتماعها في أكتوبر

* جريمة العنوان: سيُكرسُ يوم كامل من الاجتماعات لهذه القضية.

* لوائح صندوق دعم الضحايا: سوف تراجع مجموعة عمل متركزة في نيويورك هذه اللوائح على أمل أن تتبنى جمعية الدول الأطراف هذه اللوائح في دورتها.

* مقر المحكمة الجنائية الدولية: جمعية الدول الأطراف في حاجة إلى النظر في القضايا المتعلقة بمستقبل المقر الدائم للمحكمة الجنائية الدولية لتفادي أي تأخير في إتمام بناء المقر بحلول عام 2012م.

الرجاء الملاحظة بان مشاركتكم السابقة في اللجنة التحضيرية أو جلسات جمعية الدول الأطراف في مؤتمر روما لا يعني تسجيلكم تلقائياً في هذا

الاجتماع. يجب عليكم أن تقدموا طلباً في الوقت المحدد حتى تشاركوا.

ونحن في التحالف نتطلع للقاءكم في جمعية الدول الأطراف في لاهاي!

الدورة الرابعة لجمعية الدول الأطراف

الدول الأطراف في نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية

99 مصادقة منذ 12 مايو 2005م

أميا/ جزر المحيط الهادئ (12 حولة)	
المنطقة/الدولة	تاريخ المصادقة/الموافقة
استراليا	1 يوليو 2002
تيمور الشرقية	6 سبتمبر 2002
جزيرة مارشال	7 ديسمبر 2000
نورو	12 نوفمبر 2001
الجمهورية الكورية	13 نوفمبر 2002
طاجكستان	5 مايو 2000
افغانستان	10 فبراير 2003
كمبوديا	11 أبريل 2002
فيجي	29 نوفمبر 1999
ماتواليا	11 أبريل 2002
نيوزلند	7 سبتمبر 2000
ساموا	16 سبتمبر 2002
أوروبا (38 حولة)	
البنانيا	3 يناير 2003
النمسا	28 ديسمبر 2000
البوسنة و الهرسك	11 أبريل 2002
كرواتيا	21 مايو 2001
الدنمارك	21 يونيو 2001
فنلندا	29 ديسمبر 2000
جورجيا	5 سبتمبر 2003
اليونان	15 مايو 2002
جزيرة ايسلندة	25 مايو 2000
إيطاليا	26 يوليو 1999
ليختنشتاين	2 أكتوبر 2001
لوكسمبرغ	8 سبتمبر 2000
مالطا	29 نوفمبر 2002
نرويج	16 فبراير 2000
برتغال	5 فبراير 2002
سان مارينو	13 مايو 1999
سلوفينيا	31 ديسمبر 2001
السويد	28 يونيو 2001
المملكة البريطانية المتحدة	4 أكتوبر 2001
اندورا	30 أبريل 2001
بلجيكا	28 يونيو 2000
بلغاريا	11 أبريل 2002
قبرص	7 مارس 2002
استونيا	30 يناير 2002
فرنسا	9 يونيو 2000
المانيا	11 ديسمبر 2000
هنغاريا	30 نوفمبر 2001
ايرلندا	11 أبريل 2002
لاتفيا	28 يونيو 2002
ليثوانيا	12 مايو 2003
مقدونيا , FYR	6 مارس 2002
هولندا	17 يوليو 2001
بولندا	12 نوفمبر 2001
رومانيا	11 أبريل 2002
سلوفاكيا	11 أبريل 2002
اسبانيا	24 أكتوبر 2000
سويسرا	12 أكتوبر 2001
يوغسلافيا	6 سبتمبر 2001

إفريقيا (27 حولة)	
المنطقة/الدولة	تاريخ المصادقة/الموافقة
جمهورية بستوانا	8 سبتمبر 2000
بوروندي	21 سبتمبر 2004
الكونغو (برازافيل)	3 مايو 2004
جيبوتي	5 نوفمبر 2002
غامبيا	28 يونيو 2002
غينيا	14 يوليو 2003
ليسوتو	6 سبتمبر 2000
ملاو	19 سبتمبر 2002
موريشوس	5 مارس 2002
النيجر	11 أبريل 2002
سينغال	2 فبراير 1999
جنوب إفريقيا	27 نوفمبر 2000
اوغندا	14 يونيو 2002
بنين	22 يناير 2002
بوركينافاسو	16 أبريل 2004
الجمهورية الإفريقية المركزية	3 أكتوبر 2001
جمهورية الكونغو الديمقراطية	11 أبريل 2002
غابون	20 سبتمبر 2000
غانا	20 ديسمبر 1999
كينيا	15 مارس 2005
ليبيريا	22 سبتمبر 2004
مالي	16 أغسطس 2000
ناميبيا	25 يونيو 2002
نيجيريا	27 سبتمبر 2001
سيراليون	15 سبتمبر 2000
تنزانيا	20 أغسطس 2002
زامبيا	13 نوفمبر 2002
جمال إفريقيا/ الشرق الأوسط (حولة واحدة)	
الأردن	11 أبريل 2002
الأمريكتين (21 حولة)	
الارجنتين	8 فبراير 2001
بيليز	5 أبريل 2000
البرازيل	20 يونيو 2002
كولومبيا	5 أغسطس 2002
الدومينيكا	12 فبراير 2001
الإكوادور	5 فبراير 2002
الهندوراس	1 يوليو 2002
براغواي	14 مايو 2001
سانت لوييس و جرانديانس	3 ديسمبر 2002
أوروغواي	28 يونيو 2002
انتيجا و بربودا	8 يونيو 2001
بربادوس	10 ديسمبر 2002
بوليفيا	27 يونيو 2002
كندا	7 يوليو 2000
كوستاريكا	7 يونيو 2001
جمهورية الدومينيكا	12 مايو 2005
جمهورية جيانا	24 سبتمبر 2004
بناما	21 مارس 2002
البيرو	10 نوفمبر 2001
ترينيداد و توباكو	6 أبريل 1999
فنزويلا	7 يونيو 2000



تحالف المحكمة الجنائية الدولية

c/o WFM
708, 3rd Avenue, 24th Floor
New York, NY 10017

Phone: +1 212 687-2863,
Fax: +1 212 599-1332
cicc@iccnow.org

في المنطقة:

أمّل الباشا
المنسفة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال
أفريقيا
تلفون: +967 1-231686
فاكس: +967 1-561767
ص.ب: 14446
صنعاء، اليمن
بريد إلكتروني: mena@iccnow.org

على الإنترنت:

www.iccnw.org

تحالف المنظمات غير الحكومية للمحكمة الجنائية الدولية

شاركت المنظمات غير الحكومية (NGOs) في كل مرحلة وفي كل جانب من الجهود الدولية لضمان التأسيس العاجل لمحكمة مستقلة وفعالة وعادلة. أكثر من 95% من كل المنظمات غير الحكومية اشتركت في حملة المحكمة الجنائية الدولية في تنفيذ عملها تحت رعاية تحالف المنظمات غير الحكومية للمحكمة الجنائية الدولية (CICC). والتحالف يضم حالياً أكثر من 2,000 منظمة غير حكومية أعضاء في أكثر من 150 دولة، وتدعم جهودهم من خلال المنسقين الإقليميين و ضباط التواصل الإقليمي.

إن دور تحالف المنظمات غير الحكومية المتواجد في جميع أنحاء العالم هو تمثيل وتسهيل وتنسيق عمل عضويته العالمية، وأيضاً يعمل كمصدر أساسي للمعلومات للمحكمة الجنائية الدولية وحلقة اتصال بين الحكومات، ومسؤولي المحكمة الجنائية الدولية والمنظمات الدولية وأعضاء المجتمع المدني والأكاديميين. تشمل النظرة المتعددة لمسار التحالف رفع الوعي بالمحكمة الجنائية الدولية ونظام روما على المستوى القومي والإقليمي والعالمي، وتسهيل مشاركة وبناء قدرات المنظمات غير الحكومية في دعم المحكمة الجنائية الدولية وترويج القبول العالمي لها والمصادقة على نظام روما، بما في ذلك تبني تشريعات تنفيذية وطنية شاملة؛ وتوسيع وتقوية شبكة التحالف العالمية.

تتضمن أنشطتنا في سبيل تحقيق هذه الأهداف الآتي:

- تسهيل تبادل الوثائق والمعلومات التي تتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية (عن طريق مجموعات البريد الإلكتروني الخاصة بنا وموقعنا على شبكة الإنترنت) لتبني المناقشات والمناظرات في القضايا الجوهرية.
- توفير الاستشارة القانونية والبحوث حول المحكمة الجنائية الدولية.
- تسهيل الاجتماعات بين التحالف وممثلي الحكومات، ومسؤولي المحكمة الجنائية الدولية، ومسؤولي الأمم المتحدة والأكاديميين وآخرين اشتركوا في دعم المحكمة الجنائية الدولية.
- الدعوة إلى إقامة مؤتمرات إقليمية تحضيرية لشبكات وطنية ومحلية، وإنشاء مجموعات عمل حول قضايا خاصة (النساء، الأطفال، المعتقد، السلام، السلطة القضائية العالمية، والضحايا).
- الوعي بالمحكمة الجنائية الدولية في المؤتمرات الدولية العامة والمتقدمة، بما فيها اجتماعات جمعية الدول الأطراف وانتخابات مسؤولي المحكمة.
- إصدار صحيفة (ICC Monitor) تفصيلية للمحكمة الجنائية الدولية ونشرة شهرية (ICC UPDATE)، و تقارير إعلامية، و بيانات صحفية في قضايا مختلفة.
- تسهيل مشاركة أعضاء التحالف في لاهاي.

تحالف المحكمة الجنائية الدولية (CICC) يُرحّب بانضمام أعضاء جدد من المنظمات غير الحكومية. قاعدة عضويتنا الحالية هي شبكة عالمية لأكثر من 2,000 منظمة غير حكومية والتي تمثل كل مناطق العالم، وتعمل في مجال متنوع من المواضيع والقضايا. العضوية مجانية، وتتضمن لكم البقاء مطلعين على حملات المحكمة الجنائية الدولية. كما توفر لكم العضوية أيضاً الوصول إلى مصادر المعلومات في إطار الشبكات الإقليمية والوطنية، و الاجتماعات المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية على المستوى القومي والدولي، وإقترح لوائح المحكمة الجنائية الدولية وأكثر. المنظمات التي ترغب في أن تصبح أعضاء في تحالف المنظمات غير الحكومية للمحكمة الجنائية الدولية يجب أن تلتزم بالآتي:

دعم وحماية نزاهة نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية

العمل من أجل ضمان أن تكون المحكمة الجنائية الدولية مستقلة، وفعالة وعادلة

الالتزام بالنشاط بالمصادقة العالمية لنظام روما للمحكمة الجنائية الدولية

الالتزام بالنشاط لتبني تشريعات تنفيذية وطنية

للانضمام إلى التحالف، أو للحصول على المزيد من المعلومات في المستقبل،

الرجاء تعبئة الاستمارة أدناه وإرسالها إلى سكرتارية المحكمة الجنائية الدولية.

يمكنكم أيضاً زيارة المواقع التالية:

<http://www.iccnw.org/gettinginvolved/becomeamember.html>

الاسم والمنصب: (الرجاء أن تكون مطبوعة و واضحة):

المنظمة:

الدولة: المدينة:

الهاتف: الفاكس:

البريد الإلكتروني:

*منظمتي تؤيد أن تكون عضوة مع تحالف المنظمات غير الحكومية للمحكمة الجنائية الدولية كما هو موضح في الانضمام إلى التحالف.

رجاء إبقائي/ إبقاء منظمتي مطلعة على كل ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية.

للمزيد من المعلومات الرجاء إرسال هذا الاستمارة إلى عنوان التحالف في نيو يورك